



اقتصاد إسرائيل في بيئة عالمية من عدم اليقين

معهد دراسات الامن القومي الاسرائيلي

ترجمة: مصطفى ابراهيم

ارتفاع التضخم، وأزمة سلسلة التوريد، وحرب في أوروبا، ودولة عملاقة خاضعة للعقوبات: شهد الاقتصاد العالمي صدمات في الأشهر الأخيرة. حتى الآن، تمكنت إسرائيل من التغلب على العقبات بشكل مثير للإعجاب - ولكن ليس بالصمود على الإطلاق. كيف يجب أن تتصرف إسرائيل، وكيف تساعدنا "اتفاقات إبراهيم" على ابقاء رأسها فوق الماء؟

معاني للاقتصاد الإسرائيلي

بالنسبة لبقية العالم ، تظهر إسرائيل استقرارًا اقتصاديًا مثيرًا للإعجاب. توقعات التضخم في إسرائيل لعام 2022 هي 4% فقط. نعم ، يبدو أنه مقارنة بالدول الأخرى ، ظل النمو الاقتصادي لإسرائيل مستقرًا عند مستوى عالٍ يقارب 5%. نالت هذه العروض الثناء من المنظمات الاقتصادية الدولية ، مما سلط الضوء على مساهمة التكنولوجيا العالية في الصادرات والاستثمارات الأجنبية في إسرائيل.

تتوافق هذه الإطراءات مع البيانات المتفائلة نسبيًا التي نشرها بنك إسرائيل ووزارة المالية. يتوقع بنك إسرائيل نموًا بنسبة 5 في المائة في نهاية العام، ووفقًا لتوقعات كبير الاقتصاديين في وزارة الخزانة، نمو بنسبة 4.9 في المائة. أي معدل نمو مرتفع مقارنة بالعالم بشكل عام والدول المتقدمة بشكل خاص. أشارت بيانات الربع الثاني من عام 2022 إلى نمو مرتفع بنسبة 6.8%. تظهر بيانات إضافية قوة الاقتصاد الإسرائيلي في النصف الأول من العام في مواجهة حالة عدم اليقين العالمية.



ترجمة خاصة

private translation

وبلغت نسبة البطالة في يونيو 3.4 بالمئة فقط وعادت إلى مستواها عشية أزمة كورونا. وبحسب المكتب المركزي للإحصاء ، فقد ارتفعت صادرات البضائع من إسرائيل بشكل حاد مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. بعد تحرير الطلب المكبوت من أزمة كورونا، وانتعاش التكنولوجيا العالية، ونمو سوق العقارات ، ارتفعت الإيرادات الضريبية في النصف الأول من العام بمقدار 50 مليار شيكل مقارنة بالفترة المماثلة الماضية عام. التوقع ، بحسب كبير الاقتصاديين في وزارة الخزانة ، هو جمع 456 مليار شيكل ، مع فائض الميزانية المتوقع 45 مليار شيكل (الآن الفائض 34 مليار شيكل).

لكن من ناحية أخرى ، تجلت التأثيرات العالمية في الرقم القياسي للأسعار لشهر تموز/ يوليو ، والذي فاجأ بشكل سلبي وسجل ارتفاعاً بنسبة 5.2 في المائة في الأشهر الـ 12 الماضية. وكذلك هو مؤشر أسعار المساكن ، الذي سجل زيادة بنسبة 17.8 في المائة ، مجسداً رقماً قياسياً لمدة 14 عاماً. لا يزال التضخم المرتفع في إسرائيل منخفضاً مقارنة ببقية العالم بفضل العوامل التي تكبجه ، بما في ذلك الشيكل القوي الذي يقلل الواردات إلى إسرائيل.

والاعتماد على الغاز المحلي الذي يحدد التأثيرات الخارجية. ومع ذلك ، خوفاً من خروج التضخم عن السيطرة والوصول إلى المستويات المرتفعة المسجلة في البلدان المتقدمة الأخرى ، رفع بنك إسرائيل سعر الفائدة مرة أخرى في أغسطس إلى 2%. نظراً لأن الاقتصاد يعمل تقريباً بشكل كامل والنمو مرتفع ومستقر ، فلا يوجد خوف في إسرائيل (مقارنة بالخوف الموجود في معظم دول العالم) من أن زيادة أسعار الفائدة ستؤدي بالاقتماد إلى الركود التضخمي. علاوة على ذلك ، بالنظر إلى البيانات الخاصة بالنمو المرتفع هذا العام.



ترجمة خاصة

private translation

هناك توقعات بأن بنك إسرائيل سيرفع سعر الفائدة مرة أخرى إلى مستوى 3 في المائة بحلول نهاية العام إذا كانت الخطوة ضرورية للحد من الضغط التضخمي. كما أن خفض التضخم في إسرائيل مهم في ضوء السياق الأوسع الذي تنتمي إليه الزيادة الحالية في الأسعار. على الرغم من التضخم المنخفض نسبيًا ، إلا أنه زاد من ارتفاع تكلفة المعيشة في إسرائيل حتى قبل تأثير الأحداث العالمية الأخيرة.

الفئات الضعيفة، هي الأكثر عرضة لأي زيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذين ينتمون إلى القطاعات التي تعافت بشكل أقل من أزمة كورونا - مما يضخم الشعور بالتفاوت في المجتمع الإسرائيلي ويزيد من التوترات في المجتمع ، خاصة في هذه الفترة عشية الانتخابات وعدم الاستقرار السياسي.

وعدم القدرة على الصمود أبدًا ، وإسرائيل كالاقتصاد صغير يعتمد على التجارة الدولية ، قد تشعر في الأشهر الأخيرة من العام الجاري بعواقب عدم اليقين الاقتصادي العالمي بقوة أكبر. حتى لو كانت مؤشرات الاقتصاد الكلي لإسرائيل مثيرة للإعجاب الآن ، فمن المقدر أنه في عام 2023 سنبداً في رؤية آثار الركود العالمي على الاقتصاد الإسرائيلي أيضاً. على سبيل المثال ، قد يؤدي التباطؤ في أوروبا في عام 2023 إلى انخفاض الصادرات الإسرائيلية إلى هذه السوق ، والتي تمثل الآن أكثر من ثلث الصادرات الإسرائيلية.

التحديات

من أجل مواجهة هذه التحديات، تحتاج إسرائيل إلى الاستمرار في تبني سياسة اقتصادية مسؤولة، جنبًا إلى جنب مع السعي للتوسع في أسواق جديدة حيث ليس لها وجود قوي بعد.



ترجمة خاصة

private translation

لا تتأثر دول الخليج المنتجة للطاقة بالركود العالمي ومن المتوقع أن تنمو بمعدل 6٪ تقريباً في عام 2022. لقد حان الوقت لدولة إسرائيل للاستفادة من العلاقات الدبلوماسية التي أقامتها مع بعض هذه الدول. جزء من "اتفاقيات إبراهيم" وتوسيع العلاقات الاقتصادية معها. من بيانات التجارة الدولية من عام 2022 ، يبدو أن إسرائيل أدركت هذه الفرص.

في النصف الأول من عام 2022 مقارنة بالنصف الأول من عام 2021 ، زادت التجارة مع الإمارات العربية المتحدة بنسبة 117 في المائة إلى 1.2 مليار دولار ، وبدأت التجارة مع البحرين ، التي لم تكن موجودة حتى عام 2021 ، في التطور. بالإضافة إلى ذلك ، زادت إسرائيل في عام 2022 تجارتها مع مصر (زيادة بنسبة 49 في المائة مقارنة بعام 2021) والأردن (زيادة بنسبة 48 في المائة مقارنة بعام 2021). إن تكثيف تطوير الروابط الاقتصادية في الأسواق الجديدة سيزيد من الاستقرار الاقتصادي لإسرائيل وكذلك الرفاه الاقتصادي لمواطنيها.

يتضح من التقرير انه على الرغم من أن الاقتصاد الاسرائيلي لم يتضرر من الازمة العالمية في ظل استمرار الحرب الاوكرانية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من اسرائيل استطاعت حتى الان البقاء مستقرة اقتصاديا نوعاً ما، الا انها رفعت الفائدة ثلاثة مرات، ورغم الدعم الامريكى والاوروبي وصناعة التكنولوجيا التي تساعدتها التصدير والتقليل من الاستيراد.

الا انها لن تستطيع النجاة من التدهور الاقتصادي، وهذا يوضح اهمية اتفاقيات ابراهيم الطبيعية خاصة مع الدول الخليجية والدول العربية الاخرى، ومساعدة اسرائيل في الخروج من ازمته والتحديات الاقتصادية عبر توسيع حجم التبادل التجاري خاصة الصادرات الإسرائيلية.